احرونوت، ٨/٩/١٩٨٧).

ولكن في اعقاب اجتماع كل من مستشار رئيس الحكومة ومستشار وزير الخارجية مع عضو الكنيست بيطون لسماع نص الرسالة التي بعث بها عرفات، قال عضو الكنيست، ميخائيل ايتان، ان هذين الاجتماعين قد أضفيا الشرعية على اجتماعات جنيف، وانهما تصرفان خطيران، لا سيما بعد أن أعرب كبار المسؤولين في وزارة العدل ان بيطون خالف القانون. وطالب ايتان بالغاء الجلسة الخاصة التي كان من المقرر ان تعقدها لجنة الداخلية التابعة للكنيست لمناقشة اجتماع عرفات مع أربعة أعضاء كنيست في جنيف (**عل همشمار**، ١٥/٩/١٩٨٧).

من جهة أخرى، أعلن رئيس شعبة التحقيقات في جهاز الشرطة، العميد زخاريا بناي، في لجنة الداخلية التابعة للكنيست، أن الشرطة تحقق مع اعضاء الكنيست والشخصيات العامة التي اجتمعت مع عرفات في جنيف مؤخراً، بناء على توجيه المستشار القضائي للحكومة. وقال بناي انه بالنسبة إلى التحقيق مع أعضاء كنيست، فإن المتبع هو أن الشرطة هي التي تطلب من المستشار القضائي للحكومة الموافقة على بدء التحقيق ضد عضو كنيست، وأنه قد تم، حتى الآن، التحقيق مع عضو كنيست واحد، كان حضر اللقاء؛ واتفق مع عضو آخر على أن يحقق معه بالقرب من مكان سكنه، بناء على طلبه؛ ولا تزال هناك مشكلة قائمة مع عضو كنيست ثالث، لأنه يصر على حقه في التمتع بالحصانة البرلمانية (**المصدر نفسه**، ١/١٠/١٩٨٧).

وفي سياق مناقشة لجنة الداخلية التابعة للكنيست لهذا الموضوع، قال عضو الكنيست، مردخاي فيرشوفسكي، انه لا يرى ضرراً في اللقاء مع عرفات. واذا كان المستشار القانوني للحكومة أصدر تعليماته، فعلاً، بالتحقيق مع أعضاء الكنيست، فهذا يعني أن هناك تغيراً مذهلاً قد طرأ على واجبات وحقوق أعضاء الكنيست التي قررت في العام ١٩٥٣، وهو ما يلحق، بالتالي، ضرراً بالغاً بالديمقراطية في اسرائيل (**المصدر نفسه**).

نعم، لا، ربما

في إطار ردود الفعل البرلمانية، أجرت الصحفية رونيت مورغنشتيرن، شبه استطلاع للرأي بين عدد من أعضاء الكنيست، من الاتجاهات الحزبية كافة تقريباً، أجابوا فيه عن السؤال: كيف ينبغي على اسرائيل أن ترد، اذا حدث أو وصل طلب رسمي مباشر، على شكل رسالة من ياسر عرفات إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية ؟ وكانت الاجوبة على النحو التالي:

قال يورام اريدور (ليكود): «لا علم لي بشأن هذه الرسالة. وليس هناك ما يدعو إلى اجراء مفاوضات أو محادثات مع عرفات. وانني لا أهتم برسائل عرفات؛ نحن نتلقى منه رسائل في صورة الارهاب والقتل؛ ولذا، ينبغي علينا أن نرد بالمثل، أي أن نرد بتدمير قواعد [الفدائيين]، على النحو الذي نفعل» (**عل همشمار**، ١٣/٩/١٩٨٧).

وقال إيهود اولمرت (ليكود): «انني أؤيد مساراً آخر، لايكون فيه أي دور لـ م.ت.ف. وبالتأكيد لعرفات. انني، منذ البداية، لا أتأثر بمناورات عرفات، ناهيك عن انه لم ينجح في الحد الادنى من الاختيار الذي وضعه الاميركيون، أي التحفظ من الارهاب، والقبول الواضح بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، فقط كأساس للمفاوضات. والجديد الوحيد في المبادرة الحالية يتمثل في أن عرفات اختار شارلي بيطون كمبعوث من قبله. بمعنى، انني أريد أن أشير بذلك إلى أن ' راكح' قد فاز في الصراع المرير القائم بينه وبين القائمة التقدمية» (**المصدر نفسه**).

وقال مئير فلنر (راكح): «ان اسرائيل، ببساطة، لا تريد السلام. وكل الاسئلة الأخرى لا لزوم لها. وكل من بيرس وشامير لا يريد السلام، ولا يريد دولة فلسطينية، وهما مستعدان لخوض حرب لمئة سنة أخرى حتى لا تقوم قائمة لدولة فلسطينية. ومن دون دولة فلسطينية، لن يكون هناك سلام» (**المصدر نفسه**).

من جهته، قال رفائيل إيتان (هتحياه): «اذا حدث أن جاءت رسالة رسمية من عرفات، فان علينا أن نلقيها مباشرة في صندوق القمامة» (**المصدر نفسه**).